# «الإنجاب» أقوى أسلحتنا !!

**هناك قناعة سائدة لدى قطاعات جماهيرية ونخبوية سياسية ودينية عديدة: فلسطينية وعربية وإسلامية، مضمونها أن «تكثير النسل» هو السلاح الأقوى في مواجهة الخطر الاستيطاني الإسرائيلي المهدّد للهوية الفلسطينية العربية المسلمة وللوجود الفلسطيني عامة.**

**ونظراً لأن المواطنين العرب في إسرائيل المعروفين باسم «فلسطينيي 48» يتمتعون بخصوبة جنسية عالية وهم يشكلون اليوم ما نسبته 3. 19 ٪ من سكان إسرائيل البالغ تعداداهم (000. 870. 6) نسمة والذين يمثل اليهود فيهم حوالي 76 ٪، لكن المجتمع اليهودي في تناقص.**

**بينما معدل الخصوبة عند الفلسطينيين بواقع (4. 4) مقابل (6.2) لليهود، فإن العرب سيشكلون عام 2020 بالنسبة لليهود (60 ـ 40) طبقاً للأرقام الإسرائيلية الرسمية لعام (2004)، وبحسب استطلاع أجراه معهد تابع لجامعة حيفا، قال 62 ٪ من اليهود إنهم يرون في المواطنين العرب الإسرائيليين خطراً على أمن الدولة العبرية، بسبب التكاثر الطبيعي العالي لديهم.**

ومن هذا المنطلق برزت استراتيجية جديدة لحل القضية الفلسطينية عبّر عنها الكاتب: أحمد سميح الخالدي، في مقالة بعنوان «حل الدولة الواحدة» والباحث (خالد الحروب)، يقوم هذا الحل على المراهنة على «آلة الإنجاب» الفلسطينية كمدخل لتحرير فلسطين.

حيث تشكل تلك الآلة «القنبلة» الديموغرافية الكفيلة بتفجير إسرائيل من الداخل، ويشكل الحل «الديموغرافي» في إطار الدولة الواحدة على أساس «المواطنة» الديمقراطية، نموذجاً (طبيعياً). ثالثاً بجانب النموذجين المتصارعين: النموذج الفتحاوي المؤيد من العرب والمجتمع الدولي (حل الدولتين) أو النموذج الحمساوي المؤيد من إيران والجماعات والأحزاب الدينية وغيرها (إزالة الكيان المغتصب) وعدم الاعتراف به بل ورميه في البحر إذا أمكن!!

وفي مقال طريف للباحث في العلاقات الدولية سعود عبدالعزيز قابلي بعنوان «عندما يصبح الإنجاب أفضل أسلحتنا» نُشر بالوطن السعودية، يناقش فيه الكاتب فكرة الحل الديموغرافي للقضية الفلسطينية، ويستعرض الأرقام والنسب في معدل المواليد اليهود والعرب.

**البعض يدعي استراتيجية جديدة لحل القضية الفلسطينية عبر المراهنة على «آلة الإنجاب»**

ينتهي الكاتب الفاضل إلى القول «علينا أن نبدأ بتبني استراتيجية جديدة كلياً للتعامل مع قضية فلسطين تقوم أساساً على دعم حل الدولة الواحدة، فلنترك جانباً النموذج الفتحاوي والحمساوي، فقد أثبتت الأيام أن الروح الإنجابية لدى رجالنا ونسائنا هي أفضل أسلحتنا ضد إسرائيل».

ويستطرد ليُنادي بدعوة أكثر طرافة فيقول: «إننا نناشد ذوي القلوب الرحيمة أن يتبرعوا من أجل إرسال حملة إغاثة عاجلة للفلسطينيين تتضمن أفضل ما تجود به دولنا العربية من منتجات: «كالرهوان المصري الشهير، إضافة إلى الحبوب الزرقاء وحبوب الـ 36 ساعة ويحيا العرب».

ما أود إضافته وإبرازه هنا أن «تمجيد» النمو الديموغرافي أو «تكاثر النسل» غير مقصور على القضية الفلسطينية فحسب، فالعرب والمسلمون ـ عامة ـ يراهنون على «الكثرة العديدة» في حل كل قضاياهم، بل يصل هذا التمجيد إلى درجة «المباهاة» وأكثر الناس فرحا ومباهاة بالتكاثر والتوالد هم «الدعاة» و«الوعاظ» و«الرموز الدينية»، انطلاقا من أن ذلك استجابة وتحقيقاً لتوجهات الرسول صلى الله عليه وسلم «تكاثروا، تناسلوا...»، ولذلك تُفضّل المرأة (الولود) دائما.!!

د. عبد الحميد الأنصاري

المسلمون فرحون لأنهم يتزايدون بينما الأوروبيون يتناقصون ومدارسهم تغلق سنوياً لعدم وجود طلاب وكنائسهم تباع للمسلمين لتتحول إلى مساجد. يعتقد المسلمون أن الكثرة العددية كثرةمطلوبة وكثرة محمودة إذ تضمن لهم الأغلبية العددية على أتباع الأديان الأخرى وقد نشرت منظمة المؤتمر الإسلامي مؤخراً كتاباً جاء فيه أن عدد المسلمين في العالم سيفوق بحلول عام 2025 عدد أتباع الأديان الأخرى جميعها، ولذلك يعارض الدعاة والوعاظ والرموز الدينية بشدة سياسة (تنظيم النسل) ويرونها (مؤامرة) غربية ضد المسلمين.

يقول الدكتور يحيى فرغل في بحثه (تحديد النسل بين الوطنية والأخلاق) ومجمل ما تقدم أن الدعوة إلى تحديد النسل، دعوة لتجريد الشعوب النامية من سلاحها الوحيد الذي زودها الله به لتتوازن مع طغيان القوى الغاشمة، وهي مجرد خديعة تصدرها الأمم المتقدمة المهددة بتناقص النسل إلى الأمم المتخلفة المسلحة بزيادة النسل لتجردها من سلاحها الوحيد الذي تصارع به الفناء الشامل وتلك الأسلحة الذرية التي يملكها أعضاء النادي الذري العالمي.

ووفقاً لتقريرات الخبراء فإن سلاح (الذرية) سوف يكون هو السلاح ضد سلاح (الذرة) ـ ولعل هذا ما دفع ذلك الرمز الديني الكبير ليقف متباهياً ومتحدياً من فوق المنبر ويقول: إذا كان الغرب يملك القنابل الذرية فنحن نملك القنابل البشرية!!

وهذا ـ أيضا ـ هو الدافع وراء تصريح الرئيس الإيراني أحمدي نجاد (إن ثقافة الاستشهاد وسيلة لتسوية المشكلات الاقتصادية والعالمية) واضح من هذه ا لتصر يحا ت أن العنصر الحاكم في تفكير هؤلاء هو أن (آلة) الإنجاب مجرد وسيلة أو أداة لخدمة المشاريع السياسية لهم، فنحن مجرد ماكينة تفريخ، تزودهم بالقنابل البشرية التي تزرع الرعب في قلوب الأعداء.

**الكم العددي ـ وحده ـ لن يعوض النقص (النوعي) مهما طالت قائمة (الشهداء) في عالم اليوم**

لقد أصبح الإنسان المسلم لا هدف له في الحياة ولا وظيفة له إلا البحث عن ميادين التوتر (الجهاد) ليفجر نفسه في أعداء ويمضي مسرعاً إلى لقاء حور العين، شباب العالم يبني وينتج ويصنع التقدم والحياة ويضيف كل يوم ما يخدم البشرية ويعمر الأرض ويكافح المرض والبؤس وشبابنا نعدهم ونهيهم للموت والهلاك والدار الآخرة بحسب المنطق (الأيدلوجي) المهيمن على العقلية الدينية والسياسية لهؤلاء!! لقد كتب الله على أجيالنا أن يكونوا وقوداً لحروب خاسرة مع الآخرين المتفوقين بزعم (توازن الرعب)!!

لقد تباهى الرئيس الإيراني منذ مدة بأن عنده (10) آلاف انتحاري إيراني على استعداد لضرب المصالح الأميركية في الخليج إذا تعرضت إيران لعدوان، وأريد أن أهمس في أذنه وأقول له: ما أغنى انتحاريو اليابان الذين خربوا في بيرل هاربر وتفانوا في الانتحار عن اليابان شيئا!!

أريد أن أقول ان الكم العددي ـ وحده ـ لن يعوض النقص (النوعي) مهما طالت قائمة (الشهداء) في عالم اليوم، وها هي إسرائيل ذات الـ (6) ملايين نسمة تتفوق (نوعياً) على الأكثرية العربية والإسلامية التي تتجاوز المليار نسمة علينا أن نتخلص من وهم اسمه (القنبلة الديمغرافية) ذلك الوهم المترسخ في الذهنية العربية والإسلامية، وتعجبني مقولة للكاتب الأردني ياسر الزعاترة (لابد أن نتساءل عن حجم الهزيمة النفسية التي تجتاح بعضنا لدرجة الاعتقاد بأن الكيان الصهيوني يشطب من خلال ـ نضالات ـ غرف النوم!

يقول ـ بول كنيدي ـ أستاذ التاريخ بجامعة (يل) الأميركية «لآلاف السنين كان المؤرخون والاستراتيجيون يعرفون أن القوى الصغيرة الجيدة التنظيم تتمتع بقوة تفوق حجمها الحقيقي.. وضخامة الدولة في المساحة وعدد السكان لا تضمن عظمتها لكن امتلاك موارد ضخمة وموقع جغرافي ملائم ومديرين استراتيجيين نجباء يساعد في البقاء على القمة».

ويبدو أن العدوى وصلت إلينا في الخليج ـ هذا الجزء السليم الصحي في الجسد العربي العليل، وهو مقولة عبدالله بشارة ـ لقد أصبح الخليج قلقاً فزعاً على (هويته) جراء التكاثر السكاني غير الخليجي بحيث أصبح الخليجيون أقلية تخشى أن تذوب في محيط الأكثرية التي تتمتع بنسبة توالد عالية ولذلك تتعالى التحذيرات ومن ثم الدعوات إلى تشجيع التوالد وتكاثر النسل سواء عبر العلاوات والامتيازات أو تشجيع التعدد ولا عجب أن تجد تلك الدعوات استجابة شعبية فنحن (أمة) حباها الله بسلاح (الإنجاب) كأقوى سلاح في المواجهة!!

**الإنسان المسلم لا هدف له في الحياة ولا وظيفة له إلا البحث عن ميادين التوتر (الجهاد) ليفجر نفسه في الأعداء ويمضي مسرعاً إلى لقاء حور العين**

عن / صحيفة "البيان" الإماراتية

# الهدر الاقتصادي هو الفساد الاعظم

عبدالسلام الأثوري

ماهي اساس المشكلة الاقتصادية واساس ضعف الموارد لدينا ؟؟ نحن كلنا نقرر غالبا بالقول ان الدولة ليس لديها موارد قياسا مع مايتوفر لدول الجوار من موارد نفطية عالية حتي تتمكن من النهوض الاقتصادي وتحسين اوضاع الناس ، وهذا الكلام الى حد كبير صحيح لكن المشكلة تتمثل انه ومع محدودية الموارد فاننا نمارس هدرا اقتصاديا وفسادا واسعا ونهباً متكرراً يتسبب في تقليص قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها التنموية ورفع معدلات الدخل ويتولد هذا الهدر بسبب ضعف ادارة الموارد وتفشي الفساد في اطار العلاقات داخل بنية الدولة مع اطراف المصالح في القطاع الخاص والمنتفعين ومؤسسات اقتصادية خاصة وعامة وتحول المسئولين الى نشطاء في العمل التجاري مستفيدين من مواقعهم في الحصول على امتيازات المناقصات الحكومية والتعاقدات وامتيازات المنافع حتى اصبحت قضية الفساد ضمن المطالبات الدولية تجاه الدولة اليمنية لمكافحته حتى تتمكن من تقليص الهدر الاقتصادي وحماية الموارد وتنميتها لتتمكن الدولة من الاستفادة منها لتنمية المجتمع ومواجهة التزاماتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومعالجة الفقر والبطالة.

خلال عام 2006 تم تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وينتظر الناس منها انجازات سحرية لمعالجة الفساد ومواجهة الفاسدين والتمكن من ادراك وتشخيص مكامنه ومكوناته ، والغالبية من الناس فاقدة الثقة في قدرات اللجنة والقائمين عليها لكبح الفساد وتطويقه ، او مقارعته حسب استخدامات الاخ الرئيس لهذا المصطلح ، واعتقد ان الهيئة ستكون كالباحث عن إبرة في كومة قش، هكذا تبدو عمليات مكافحة الفساد والهدر غير المعلن.

وعندما نتحدث عن موضوع الهدر الاقتصادي والهدر العام سندرك اننا نراوح في عمق المشكلة فالهدر هو مايدمر البلاد ويدمر الدولة واستقرارها فهناك هدر في الموارد الطبيعية والثروات وأموال الخزينة وهدر في صرف اراضي الدولة للنافذين ومدعي الاستثمار الذين يحتالون على البلاد بهدف السيطرة والنهب على اراض تمثل اصول دولة يمكن ان تحقق من خلالها الدولة الكثير من متطلبات التنمية والموارد، وهناك هدر اقتصادي للوقت بعشرات الملايين من ساعات العمل يوميا يهدرها اليمنيون في مجالس القات مقيمة بمئات المليارات من الريالات سنويا وهناك هدر كبير يطال الطاقات البشرية ويجعلها تقفز على الحياد أو تنزوي في الظل وتصبح عائقاً أمام التطوير بسبب فساد التلاعب بالوظائف والمراكز وهناك هدر حكومي بوعود غير قابلة للتحقيق.

لقد كانت قضية المعالجات والاصلاحات لمواضيع الهدر في الجوانب المذكورة من أولى البنود المستهدفة، ونذكر أن دراسات وتقارير حكومية ودولية ومحلية ظهرت تؤكد أن هدراً كبيراً وفساداً علنياً يقعان بسبب ذلك وتم اصدار قرارات من مجلس الوزراء وتوجيهات رئاسية لضبط هذا الهدر ولكن لم ينفذ من ذلك شيء كما أن هناك فسادا وهدرا أخر يتمثل بتحديد مخصصات المحروقات في الأجهزة الحكومية والأمنية والعسكرية واعتقد أنه لو تم اجراء معالجة جادة وحقيقية سنجد ان هناك هدرا كبيرا يستحق الوقوف والمعالجة .

كثير من القرارات والتوجيهات الرئاسية لم تجد التنفيذ بل ظل الهدر يتزايد هدراً في تنفيذ المشاريع التي يتم انزالها للتنفيذ بعد اجراء مناقصات شكلية فيتم توجيهها في إطار العلاقات الخاصة وعلاقات الرشاوى والمنافع وتحويل بعضها كمنافع لمسؤولين ومتنفذين عبر شركاتهم أو شركائهم فتنفذ المشاريع أو المشتريات الحكومية في اطار تلك العلاقات بعيدا عن المعايير الاقتصادية والقانونية والنظامية وكلها تستهدف استنزاف موارد الخزينة العامة فينتهي ببعض المشروعات والمشتريات إلى التهالك لكونها تمت خارج اطار المعايير والمواصفات وأصبحت خزينة الدولة نهبا بين المسؤولين والتجار ذوي العلاقات والنفوذ .

هناك هدر استمر خلال السنوات الماضية ارتبط باحتفالات العيد الوطني حيث يتم اعتماد مشاريع عشوائية وتنفيذها بالتكليف وفي فترات شهور لتنفذ بمعايير ومواصفات استعجالية تستهدف الظهور الشكلي فقط للمناسبة وتنتهي فاعلية تلك المشاريع بعدها لكونها قامت بعيدا عن المعايير الاقتصادية والفنية السليمة ولا تعبر عن الحاجة والضرورة التي تحددها البرامج التنموية التخطيطية ومدى انعكاسها الايجابي لصالح التنمية وتستغل قضية الاحتفالات كمبرر لممارسات فساد الهدر للموارد بالمليارات وبعد سنوات من الأخطاء اقتنعت القيادة السياسية بإنهاء ذلك بعد ان شعر الناس بالضيق من هدر للموارد دون فائدة والسوال المهم كم هي فرص العمل التي تتحقق من وراء طامات الهدر في البلاد؟.

## الهدر ومشتقات النفط ـ الديزل

هناك هدر كبير مازال يتصاعد وبصورة مقلقة يأتي نتيجة الفشل في إدارة الأوضاع الاقتصادية وغياب الرؤية التخطيطية لتنمية الموارد والأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروة ، فالهدر أصبح مجالا للفساد الواسع كما هو الحال المتمثل بهدم الدعم للمشتقات النفطية وخاصة مادة الديزل بسبب عدم إحلال إنتاج الكهربا بالغاز والتخلص من المحطات والمولدات القائمة على الديزل حيث مازالت الدولة تدفع مايزيد على مليار وخمسمائة مليون دولار لدعم متطلبات إنتاج الطاقة الحكومية والخاصة والأهلية ومولدات المواطنين والمزارعين ، وفي إطار التقييم الاقتصادي فإن هذا الوضع يدلل على طبيعة التخلف والفساد الحكومي كونها خلال أكثر من خمسة عشر عاما لم تقدم على معالجة هذه المشكلة بإحلال إنتاج الطاقة الكهربائية بالغاز تفاديا للمخاطر التي نواجهها اليوم والمتمثلة بارتفاع معدل الدعم الذي يصل إلى معدل ثلث ميزانية الدولة رغم إمكانية حل المشكلة بيسر وسهولة وخلال السنوات الثمان الماضية وصل حجم الهدر في جانب دعم الديزل مايزيد على عشرة مليارات دولار وسيصل هذا الهدر خلال السنوات العشر القادمة إذا استمر بنفس الوتيرة الحالية إلى 27مليار دولار وزيادة نتيجة ارتفاع معدل استخدامه وتهريبه، رغم توفر البدائل وإمكانية تحقيقها بيسر وسهولة خلال ثلاث سنوات وهي إحلال إنتاج الطاقة الكهربائية بالغاز والأمر يتطلب جدية وإرادة وحسن تصرف ،لكن يظهر أن هناك من يستفيد من هذا الهدر الذي تتحمله البلد بصورة مخيفة وهي تواجه ارتفاع معدلات الاحتقانات في الشارع اليمني وزيادة الانفعالات ومشاكل الاختلال الأمني والاقتصادي وما يعكسه ذلك من تهديد الوحدة الوطنية واستقرارها.

اليوم الدولة تواجه مخاطر جمة تتعلق بالمشكلة الاقتصادية وما يترتب عليها من تأثيرات على حياة المواطنين والتزاماتها وهذه النتيجة تولدت عن سوء إدارة وفساد وهدر يتزايد بصورة تعكس طبيعة الإدارة العشوائية في البلاد وبالتالي فمن الطبيعي ان تنعكس طبيعة التحولات العالمية وارتفاع الأسعار على حياة المواطن اليمني فالبلاد تستورد كل شيء من الخارج ولا تنتج إلا النسبة البسيطة مما تستهلكه وارتفاع الأسعار بالصورة المثيرة للخوف يرفع من معدلات المخاطر على الاقتصاد اليمني نتيجة ارتفاع فاتورة الاستيراد وهو مايضاعف من استنزاف الموارد الصعبة التي تتطلبها عملية الاستقرار الاقتصادي.

نحن أمام مخاطر وتحديات وإشكاليات كلها تعكس أثرها على مستقبل البلاد واستقراره فخزينة الدولة مقبلة على سنوات عجاف بسبب انخفاض إنتاج النفط ولن يعوضه بيع الغاز للخارج الذي مثل بيعه اكبر عملية هدر اقتصادية مطلقة واكبر عملية فساد كبرى لايدرك مخاطرها إلا من يدرك أهميته الإستراتيجية ، فالغاز كان سيمثل المدخل الكبير لتطوير البلاد تنمويا وحل مشاكل البطالة لو استخدمناه في العملية الإنتاجية وإنتاج الطاقة داخليا وماذا سنستفيد من بيعه الذي لايساوي حتى قيمة دعم الديزل للكهرباء الحكومية التي لتتجاوز 900ميجا .

الحكومة تتخبط في موضوع الكهرباء وتشتكي من ارتفاع الدعم وتقول ان الدعم لايستفيد منه المواطن اليمني الا بحدود 20 ٪ وتريد ان تقلص من نسبة الدعم الذي يشكل انهاكا لميزانيتها لكن هل هذا هو الحل حتى وان رفعنا الدعم سنستمر في الخسارة المتمثلة بخسارتنا للعملة الصعبة التي نصرفها في قيمة الديزل المستهلك محليا فاحلال الغاز لانتاج الطاقة سيوفر قيمة الديزل كمورد من موارد العملات الصعبة للبلاد التي تتطلبها عملية التنمية والاستقرار الاقتصادي .

إن تجاهل الحكومة لمواضيع هامة وبارزة مثل الهدر وإغفال معالجتها بالشكل المناسب لا مبررات له. واللافت أن رئيس الجمهورية والمسؤولين الاساسيين في الدولة والحكومة معترفون بحقيقة الهدر ويعزز ذلك تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتقارير شركاء التنمية الدوليين لليمن بان هناك فساداً هدراً واسعاً. وتبدو بعض الثغرات الموجودة في الأنظمة والقوانين ذات الصلة مفتوحة ولا تتطلب سوى طرق بابها وسلوك ممراتها لتغطية وإخفاء الارتكابات غير المشروعة. ولا نجانب الحقيقة إذا عددنا أن ما يشجع المتقدمن إلى المناقصات لزيادة الأسعار هو تنسيق مسبق ربما مع اللجان التي تعد دفاتر الشروط الفنية واللجان الأخرى التي تفض العروض وتقوم بدراستها ومن ثم قبول إحداها. ويأتي التساهل الأكثر خطراً وضرراً لاحقاً أثناء التنفيذ.

تدرك الحكومة أكثر من غيرها أن هدراً كبيراً يحصل في معظم المناقصات والمشاريع والمشتريات تدفع هي تكاليفه نيابة عن المواطنين. ولا تخفى على الحكومة أيضاً الأسباب التي أدت إلى الوصول إلى هذا الوضع غير المقبول من الهدر والفساد ومتمماتهما، والتي يقف على رأسها ـ أي الأسباب ـ التراخي وعدم المحاسبة ووجود شركاء كثر من مختلف المستويات يقومون بتبرير تغطية تلك الممارسات مقابل أجر غير شرعي بالتأكيد. الآن وبعدكل هذا الهدر (العظيم) لا أحد يطالب بطي صفحته، لأن هذا الأسلوب لن يجدي نفعاً بل إنه يشجع الآخرين على ارتكابات أفظع. والسؤال: ألا توجد آليات تمنع الهدر وتعالجه؟ لكل مشكلة أسباب عديدة ونتائج كثيرة، ومعالجة النتائج وترك الأسباب كما هي لن يؤدي إلى حلول سليمة وجذرية تغلق الأبواب أمام إمكانية حدوث المشكلة مرة ثانية، ولذلك لابد من الانطلاق لمعالجة مشكلة الهدر من أسبابها المتنامية والتي ذكرنا بعضها آنفا، وبقدر ما تدرك الحكومة مخاطر الهدر وأسبابه في كل القطاعات فإنها تحتاج إلى الجدية في المعالجة والحزم في الحساب. لقد مُني الاقتصاد الوطني بالكثير من الخسائر بسبب الهدر الناتج عن فساد الإدارة وتخلف القائمين عليها، وبات من الضروري إغلاق (مزراب) الهدر الذي يمتص موارد الاقتصاد الوطني ويخرجها بوصفها حقاً من حقوق الخزينة ويضعها في جيوب المستغلين والحرامية الذين يشعرون بالأمان والثقة نتيجة غياب المساءلة والمحاسبة والعقاب ويكتوي باثارها الشعب المسحوق الذي لن يستطيع مقاومة الصبر وقد بدأت مقدمات العاصفة اليوم بشكلها المخيف في حراك متزايد يهدد استقرار البلاد ووحدته فقد آن الأوان لإنقاذ البلاد من المجهول وعلى الجميع ادراك المخاطر التي لن تبقي ولن تذر فالذين أكثروا الفساد فهم من سيكونون سبب العذاب.

# لو لا الوطن .. لكنا سراباً

حنان محمد فارع

استوقفتني كثيراً عبارة سمعتها منذ حوالي شهرين تقريبا وما تزال عالقة على جدران الذاكرة حتى يومنا هذا، كان ذلك أثناء حضور فعالية الاحتفال باليوم الوطني للطفولة والشباب في قاعة فلسطين بعدن، حينما قال رئيس فرع اللجنة الاستشارية حسام مصطفى:"إذا لم تزرعوا الوطن في أعماقنا فلا تتوقعوا أن نزرعه".

لا أتوقع أن التفكير بزراعة حب الوطن في عقول وقلوب كل أبنائه بالعملية السهلة ويمكن إنجازها بطرفة عين، كما أنها ليست بالمعجزة يستحيل تحقيقها، فالزراعة تحتاج إلى أرض شاسعة ذات تربة خصبة صالحة لنمو الزرع والثمار، وحتما لابد أن يحاط الزرع بالجو المناسب والمهيأ الذي يساعده على النمو، ولا ننسى أن فلاحة الأرض تتطلب رجلا متمرسا ومتقنا لحرفته مدركا ما يفعل ويبذل الجهد المضني في الحرث، يعلم جيدا كم ستطول زراعته ومتى سيكون الحصاد، في الزراعة نستعين بالوسائل التقنية الحديثة التي تساعدنا في وضوح الهدف وتوفير الوقت والقدرة على الإبداع، كل ذلك لا يسير إلا وفق خطة مرسومة ومحدودة الأهداف مسبقا ليأتي الإنتاج وفق المواصفات المطلوبة وتعطي الأرض ثمارها بعد أن نجتاز جميع الأزمات بقوة وثبات وصولا إلى النجاح الباهر.

إن الأرض الطيبة التي ستغرس في أعماقها بذور حب الوطن هم الأجيال الناشئة ولا يوجد منا أكثر ملائمة من المدرسة لتحقيق هدفنا المنشود، والفلاح إنما هو المعلم المتقن لمهنته، من يغرس بذور الأمن الفكري في العقول الناشئة ويربي طلابه على المثاليات الحميدة ويحمي أفكارهم من أي شائبة، بذلك يساعدهم على تنمية حب الوطن وهذا لا يتأتى إلا عبر التخلص من المناهج الدراسية العميقة،حيث تقع على عاتق التربية والتعليم مسؤولية وطنية في إعداد خطة تربوية تهدف إلى تربية جيل يقدس وطنه ويرسخ حب الوطن في نفوس الطلاب من دون أن يكون حب الوطن مجرد تلقين فاتر وحشو معلومات في أذهان التلاميذ لتأدية الامتحانات لتنقطع الصلة بين الطالب ووطنه بعد إغلاق الكتاب المدرسي.

الوطن قيم تترجم وآمال تتحقق، عندما يصبح الطالب في وضعية المستهلك والمعلم هو المصدر الوحيد للتلقين والمعرفة يغيب حب الوطن وروح الانتماء إليه عن عقول أبنائه ولا يدرك الطالب الذي يذهب إلى المدرسة ليتعلم وينفع أهله ووطنه إنما هو يعبر عن حبه لوطنه، صحيح إن حب الوطن فطرة جبل عليها الإنسان لكن التعبير والإفصاح العملي عن حبهم لوطنهم أمر ضروري ولابد من وجود المحيط الثقافي المتنور الذي يربط التعليم بالواقع وإيلاء التربية والتعليم أهمية إلى جانب تنظيم الفعاليات الطلابية واختلاطهم بالمحيط الثقافي لأن ذلك يكسبهم المهارة في كيفية التعبير عن الانتماء إلى الوطن والحفاظ على ممتلكاته والالتزام بأنظمته وتقديم مصلحته على مصالحهم الخاصة وطرد الشعور بالاغتراب وردم مشاعر اليأس وبناء جسور الثقة بين المواطن وبيئته.

إذا سأل أحدكم: هل تستطيع أن تحب وطنك من دون أن يمنحك مصدر رزق؟!

سؤال لم تغب إجابته طويلاً: يبقى وطني بجميع مساوئه ومشاكله وإن لم يسعني وطني لن يسعني وطن غيره، يكفي أنه منحني أرضاً تؤويني وأكلت من شجره وشربت من مائه وتسلقت جباله، كيف لا أحب وطني وتقف على ترابه أمي وأحبائي!! قيل قديماً: من علاقات الرشد أن تكون النفس إلى بلدها تواقة، وإلى مسقط رأسها مشتاقة.

# استشهاد الأم وأطفالها الأربعة هل سيشكل حافزاً لإنهاء الانقسام؟

يسألني الكثير من الأصدقاء عما يجري في غزة، ويتساءلون كيف سترد على هذه الجرائم المتواصلة لجيش الاحتلال؟ وهي بطبيعة الحال أسئلة مشروعة، وتنبع من الحرص على القضية الفلسطينية.

وأنا بدوري أقول يصعب علينا الرد على هذه الجرائم، ما دامت حالة الانقسام مستمرة في الساحة الفلسطينية، والجهد الفلسطيني مشتت والاستجابة لنداء الوحدة الوطنية بين أخذ ورد، وأنا أيضاً أتساءل، أليس جريمة بحجم جريمة الأمس أم وأطفالها الأربعة، يقتلون بصاروخ إسرائيلي وهم يتناولون طعام الإفطار، ما ذنب هؤلاء؟ أليس هذا وحده يكفي ليشكل حافزاً لإنهاء الانقسام؟ في كل يوم مجزرة في غزة، يسقط الشهداء، من الأطفال، من النساء، من المناضلين، في ظل حصار طال أمده وتجويع لأهالي القطاع مخطط له سابقاً.

ليس بمستطاع أحد من الفصائل الفلسطينية مهما بلغ حجمه أن يرد على العدوان الصهيوني بالشكل المؤثر، نظراً للاختلال في موازين القوى، فكيف الحال ونحن متفرقون؟

لذا الرد المطلوب أولاً وقبل كل شيء هو في وحدة الصف الفلسطيني في إنهاء الخلافات، والعودة إلى لغة العقل والحوار والتسامح بين رفاق الدرب الواحد.

الحل يكمن في الاستجابة الفورية للمبادرات العربية الداعية إلى بناء البيت الفلسطيني، وفي مقدمتها مبادرة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، الحل يكمن في التوقف عن المفاوضات غير المجدية مع الكيان الصهيوني، الحل يكمن بمزيد من التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، الحل يكمن في الإجماع الوطني الفلسطيني بما يقرره الفلسطينيون.

المشهد الذي تابعناه بالأمس على الفضائيات استشهاد الأم وأبنائها الأربعة في بيت حانون، والذي شاهده العالم أجمع، يؤكد أن إسرائيل لا تريد سلاماً، ويؤكد بأن العالم إلى حد كبير منحاز للكيان الصهيوني، ولو كان مثل هذا الحدث حصل لأسرة يهودية لقامت الدنيا ولم تقعد في دول أوروبا وأمريكا على وجه التحديد، ولسمعنا الاحتجاجات والتنديد من كل جهة، ولكن الفلسطيني يقتل وفي كل يوم، ولم يتحرك ساكن لهؤلاء.

محمد رجب ابو رجب

هذا هو الكيل بمكيالين، وهذا ما يجب أن نفهمه نحن الفلسطينيين، ونحن العرب، اليوم نحن أحوج من أي وقت مضى للأشقاء العرب من أجل دعمهم لوحدة الصف الفلسطيني، من أجل أن يكونوا شركاء لنا للرد على العدوان الصهيوني.